



## الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي يكلف صندوق الإيداع والتدبير بإدارة وحفظ أموال نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة

وقع السيد عبد اللطيف زغونن المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير والسيد عبد العزيز عدنان مدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي يوم 22 فبراير 2018، على اتفاقية تتعلق بتحديد كيفية تدبير والحفظ على الموارد المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة. وبموجب هذه الاتفاقية، يكلف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي صندوق الإيداع والتدبير بإدارة احتياطه الأمني والاحتياطات المتعلقة بالخدمات المتبقية أداءًها، وكذا الفائض المحتمل تحقيقه من طرف نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة الذي يدبره الصندوق بموجب أحكام القانون 116-12.

ووفقاً لهذه الشراكة التي تنسجم مع المقتضيات القانونية المنصوص عليها في مجال التدبير المالي لنظام التأمين الإجباري عن المرض، سيواصل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الاستفادة من التدبير الآمن لصندوق الإيداع والتدبير والمرودية التي يوفرها له بالنظر إلى طبيعة الأموال التي تم تكليفه باستغلالها، كما سيساهم في دعم التوفير على مستوى المؤسسات.

وبالنظر إلى المهام المنوط بها على اعتباره طرفا ثالثاً موثقاً به في ميدان تدبير الأنشطة الموكلة إليه من طرف الدولة وخاصة تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية: التقاعد والتغطية الصحية، فسيسخر صندوق الإيداع والتدبير كافة الوسائل البشرية والتقنية وخبرته في الميدان خدمة للتدبير المالي لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

وقد اتفق الطرفان الموقعان على الاتفاقية على إحداث لجنة للتتبع ستتكلف بتحديد التدبير الاستراتيجي للأصول واقتراح أهداف المرودية والمخاطر فضلاً عن الهوامش المتاحة للجهاز المدير وتقديم أدائه.

وتتجدر الإشارة إلى الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي قد سبق له أن وقع اتفاقية مع صندوق الإيداع والتدبير سنة 2007 تحدد كيفية استغلال والحفظ على الموارد المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام طبقاً لأحكام القانون 00-65 المتعلقة بالتدبير المالي لهذا النظام. وقد أسفر التعاون بين المؤسستين عن نتائج إيجابية أفضت إلى تحديد الشراكة لتدبير الموارد المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة الذي يدبره الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي منذ سنة 2016.